هل الدستور هو المشكلة أمام التحول الديمقراطي في العراق؟

نوشيروان حسين سعيد

(مُلَخَّصُ البَحث)

بعد نحو ١٧ عامًا من الغزو الأمريكي، يحتل العراق المرتبة الأُولى في قائمة الدول الأكثر فساداً والأقل استقرارًا في العالم. حالة عدم الاستقرار والفساد المستشري في المجتمع العراقي منذ ٢٠٠٣ جعل بعض المنتقدين يلقون اللوم على الدستور نفسه بوصفه العقبة الرئيسة أمام التحول الديمقراطي في البلد. بالنسبة لهم، والطريقة المتسرِّعة لصياغة الدستور، وغياب الخبرة الدستورية العراقية، والتمثيل الجانبي للعرب السنة من بين العوامل التي ساهمت في الوضع غير المستقر في العراق طوال السنوات الماضية. وكذلك، ناقش الناقدون الغموض والضبابية في بعض المواد الدستورية كونهما أعاقا تطبيقه. وسط هذه القراءات، اندلعت مظاهرات تشرين في ١ تشرين الأول ٢٠١٩ في بغداد وبقية محافظات جنوب العراق احتجاجاً على تردّي الأوضاع الاقتصادية للبلد والبطالة، وانتشار الفساد الإداري. ووصلت مطالب المتظاهرين إلى تغيير الدستور ،وتعديل قانون الانتخابات. ومن ثم ، فإنَّ السؤال الموجه في هذه الورقة هو إلى أي مدى يمكن أن يكون الدستور حقًا عقبة امام عملية التحول الديمقراطي في العراق؟ تناقش هذه الورقة طبيعة المجتمع العراقي بوصفه مجتمعا منقسما بعمق ،وغياب التجربة الديمقراطية السابقة لدى المواطنين ،وضعف الثقافة السياسية للتعاون والتسامح بين النخب السياسية والتدخلات الخارجية من بين العقبات الرئيسة أمام التحول الديمقراطي في البلد. وأخيراً، الاستنتاج الذي توصلت إليه الدراسة وهو :إنه على الرغم من كل الانتقادات والمؤاخذات على التجربة الديمقراطية في العراق، إلا أن عملية التحول الديمقراطي تتسم بالبطء في حد ذاتها، ولذلك يمكن القول إن العملية لا تزال مستمرة ولم تفشل بعد.

مفهوم التحول الديمقراطي

على مدى القرنين الماضيين، خضعت بلدان عدة لعملية الانتقال الديمقراطي أو عملية التحول الديمقراطي **(Democratic Transition)** و"الدمقرطة" **(Democratization)** وانتقلوا من الأنظمة الأوتوقراطية إلى أنظمة أكثر ديمقراطية. وتلي الموجة الأولى للتحول الديمقراطي على المجتمعات الحديثة في أثناء القرن التاسع عشر، الموجة الثانية لعملية الانتقال الديمقراطي في أوروبا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية. الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي بدأت في جنوب أوروبا في دول مثل: اليونان ،والبرتغال

،وإسبانيا وفي أمريكا اللاتينية، الأرجنتين ،وشيلي في السبعينيات والثمانينيات. و سرعان ما تبعت هذه التحولات في دول الكتلة السوفيتية بعد ثورات عام ١٩٨٩ وانهيار الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١. [١]

ولكن انتشر مفهوم التحول الديمقراطي بعد انهيار الشيوعية على وجه الخصوص. بعد سقوط الشيوعية وانتهاء الحرب الباردة، بدا أن صعود الديمقراطية الليبرالية أمر لا رجعة فيه، وكان يُعتقد أن الدمقرطة هي الدواء الشافي للمشاكل التاريخية، والاقتصادية ،والسياسية ،والثقافية، والدينية، والتعليمية وغيرها من المشاكل الاجتماعية في جميع أنحاء العالم. في تلك المدة، كان هناك التفاؤل الكبير والعميق فيما يتعلق باحتمالات الديمقراطية في العالم الثالث. منذ ذلك الحين، نشر عدد كبير من الكتب والدراسات باللغة الانجليزية حول "الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي" فيما بقي العالم العربي "يُنظر إليه على أنه يمثل "استثناءً" ضمن هذه الموجة"[٢]. يتم استعمال التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي بشكل تبادلي في هذه الدراسة.

هناك تعريفات عدة لمفهوم "الانتقال الديمقراطي". يمكن أن تعرف ك'العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي'[٣]. كما يمكن ان يعرف بانه يشير الى تحسينات على مستوى المنافسة (مثل: المزيد من الأحزاب السياسية والمرشحين)، والمشاركة (توسيع نطاق الناخبين) ،وحقوق الإنسان (كحرية التعبير وحرية تنظيم المظاهرات). [٤]يذكر بان التحول إلى الديمقراطية يتضمن ايضا تحولات وتغييرات دستورية يوصف عادة بالعدالة الانتقالية. باختصار، قد تم استعمال الانتقال الديمقراطي أو التحول الديمقراطي بطرائق مختلفة، وفي هذه الدراسة استعمل المفهوم بوصفه حركة وخطوات نحو ترسيخ الديمقراطية.

ومن الجدير بالذكر أن تجارب الانتقال الديمقراطي متعددة ومتنوعة. في بعض الحالات يتم الانتقال من نظام تسلطي الى نظام شبه ديمقراطي أو من نظام شبه ديمقراطي الى نظام ديمقراطي. كما ان الانتقال يمكن أن يحدث من الجناح الإصلاحي للنخب الحاكمة أو تحت ضغط الشعب والقوى المعارضة. والوسائل متنوعة ايضا، يمكن ان تكون عبر التفاوض والمساومة أو عبر تدخل عسكري خارجي كما حدث في العراق. في بعض الحالات، التحولات نحو الديمقراطية كانت عنيفة في حين في بعضها الآخر تحقق هذا بشكل سلمي. ليس هذا فحسب، بل من الممكن ان تكون التحولات الديمقراطية ممزقة بالكامل بسبب الحروب، وهو ما حدث في أرمينيا ،وجورجيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي[٥]. والتاريخ الحديث مليء بالديمقراطيات الفاشلة أو المتعثرة ، كما حدث في بوليفيا بين عامي ١٩٧٧ و

١٩٨٠[٦] ،و حدث في روسيا في التسعينيات[٧]. هذه العملية قابلة للانعكاس والانتكاس وقد لا يتحقق هدفها النهائي، ويمكن أن تكون نتائج التحول الديموقراطي أصنافا من أنظمة شبه ديمقراطية إلى شبه سلطوية تظهر على الطيف بين الحكم الاستبدادي الكامل والديمقراطي الكامل. [٨]لنلخص، تتميز العمليات الانتقالية، كما يناقش أودونيل وشميتر ، مستوى عالٍ من التذبذب وعدم اليقين .[٩]إذاً، التحول إلى الديمقراطية عملية بطيئة بالضرورة.

يرى كل من لينز وستيبان بان الانتقال الديمقراطي يكتمل في حال وجود خصائص ومؤشرات عدة: عندما يتم التوصل إلى اتفاق كافٍ حول الإجراءات السياسية لإيجاد حكومة منتخبة، وعندما تأتي حكومة إلى السلطة نتيجة تصويت حر، وعندما تكون هذه الحكومة لديها السلطة لتبني سياسات جديدة، وعندما لا يكون للسلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية التي تولدها الديمقراطية الجديدة تقاسم السلطة مع الهيئات الأخرى.[١٠] بما أن الخصائص المذكورة في أعلاه لم تتحقق بشكل مطلوب في العراق، فعندئذ يمكنني أن أزعم بأن البلد لا يزال في مرحلة عملية التحول الديمقراطي ولم تمر الى مرحلة الديمقراطية والاستقرار السياسي.

في دراسة التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية وجنوب أوروبا ، كتب كل من أودونيل وشميتر انه على الرغم من أن العوامل الدولية، المباشرة وغير المباشرة ، قد تؤثر على مسار الانتقال، فإن التأثيرات الوطنية والداخلية هي التي أكثر تأثيرا بوجه عام.[١١] وبناء على هذا التوجه، سأسلط الضوء على ثلاثة عوامل داخلية مهمة كان لها أدوار سلبية في اجتياز مرحلة التحول الديمقراطي التي تشمل ما يأتي: العراق مجتمع منقسم بعمق، وضعف ثقافة التسامح والتعاون لدى النخب السياسية، وعدم وجود خبرة ديمقراطية سابقة لدى الجمهور والمواطن العراقي. من الواضح أننا لا نستطيع تجاهل أهمية الدستور و تأثير العوامل الخارجية مثل: الصراع الامريكي–الايراني على أرض العراق والإرهاب. ومع ذلك ، فيما يتعلق بعملية التحول الديمقراطي، العوامل الداخلية تبدو أكثر أهمية كما سأوضح لاحقا.

الدستور الجديد و التحول الديمقراطي في العراق

في مرحلة ما بعد التخلص من نظام ديكتاتوري، على النخب السياسية والأحزاب أن تتخلص من بقايا أساليب الدولة القمعية ،ومن ثم السعي لكتابة دستور يمثل متطلبات المرحلة الجديدة. كما عليهم أن يقرروا مواقفهم من مجموعة واسعة من القضايا؛ لأن النقاش المفتوح والصريح حول الترتيبات الدستورية المستقبلية لم يكن ممكنا في ظل النظام القديم. كما يجب عليهم أن يفهموا أن مواقف نظرائهم هي التفاوض على حل وسط معقول ،وإيجاد

صيغة مناسبة له. وبعد ذلك يأتي التشاور مع ناخبيهم لضمان قبول الحل الذي تم التوصل إليه مع الأحزاب الأخرى.

بدأ التحول الديمقراطي في العراق بعد الغزو الامريكي في **2003**. كان النظام الحاكم في عهد صدام حسين شموليا تحت وطأة حزب البعث. وكانت هناك ثلاث مؤسسات رئيسة لإدارة جهاز الدولة: حزب البعث، ومجلس قيادة الثورة، الذي كان يمثل أعلى سلطة تشريعية و قضائية في البلاد، ورئيس الجمهورية، الذي يختاره الحزب ويصادق عليه مجلس قيادة الثورة. [١٢]و السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية متركزة في يد الرئيس، إذ لم يكن هناك أي تقسيم للسلطات بشكل جدي. تعد كتابة دستور جديد للنظام السياسي الجديد بعد سقوط النظام البعثي ،وإجراء انتخابات ديمقراطية من بين أهم المعالم الرئيسة لعملية التحول نحو الديمقراطية في العراق.

قبل صياغة الدستور، قامت سلطة الائتلاف المؤقتة بإلغاء الدستور، والقوانين العراقية القائمة ،وأصدرت قانونها الخاص. أصدر بول بريمر ١٠٠ أمر وقانون، وقدم إلى مجلس الحكم العراقي الذي أنشأه في يوليو ٢٠٠٣ ، قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الذي تمت الموافقة عليه بوصفه دستورا انتقاليا جديدا للبلاد. ودام قانون إدارة الدولة حتى التصديق على الدستور الجديد في ١٥ أكتوبر **2005**.

بعد انتهاء دور مجلس الحكم وسلطة الائتلاف المؤقتة، أجريت انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية في ٣٠ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥،إذ صوت العراقيون لاختيار ٢٧٥ عضوا للجمعية. كانت مهمة الجمعية الوطنية الانتقالية كتابة دستور دائم للعراق ،والتحضير لإجراء انتخابات عامة لاختيار مجلس نواب جديد وحكومة جديدة. لقد قاطع معظم السنة الانتخابات. وعلى العكس، فاز الائتلاف العراقي الموحد للشيعة بمائة وأربعين مقعدا ،وفاز المرشحون من قائمة التحالف الكردستاني بخمسة وسبعين مقعدا– 'وهي أغلبية مطلقة منحت الائتلاف نظريا، إن لم يكن واقعيا، القدرة على كتابة دستور من دون مشاركة أي تجمع سياسي آخر' [١٣]

على الرغم من تمثيل ضئيل للسنة في لجنة صياغة الدستور، كانت هناك بعض المشاكل فيما يتعلق بتلك المدة [١٤].المشكلة الرئيسة التي واجهتها اللجنة هي الإطار الزمني الذي يفرض قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية عليه. كان من المفترض أن تكون مسودة الدستور جاهزة بحلول ١٥ آب / أغسطس ٢٠٠٥، تليها حملة للتوعية الناس لمدة شهرين، وتنتهي باستفتاء في ١٥ أكتوبر ٢٠٠٥. بالنظر إلى أن اللجنة تشكلت في منتصف شهر مايو، كان أمام اللجنة ثلاثة أشهر فقط للتفاوض وصياغة الدستور بأكمله.

علما أنه في مرحلة ما بعد الحرب والدكتاتورية ، يعد التفاوض على الدستور مهمة صعبة للغاية. فمثلا، استغرق دستور جنوب أفريقيا لعام ١٩٩٧ – من البداية وحتى النهاية– سبع سنوات للتفاوض وصياغة المسودة. على النقيض من ذلك، فإن الأحزاب السياسية في العراق والمنفيين السابقين قد تم منحهم ثلاثة أشهر فقط لصياغة الدستور. لذلك لم يكن من المفاجئ أنه باقتراب ١٥ أغسطس ٢٠٠٥، كانت المسودة الأخيرة للدستور لا تزال بعيدة المنال. ومع ذلك، تمت المصادقة على الدستور من قبل ٧٩٪ من الناخبين و ١٥ محافظة من أصل ١٨ محافظة في أكتوبر ٢٠٠٥.

يمكن ان يعد أي دستور جديد عاملا مهما في تشكيل مستقبل أي بلد؛ لأنه قد يحتوي إما على بذور الصراع في المستقبل أو الاستقرار على المدى الطويل.[١٥] بناء على محتوياته أو كيفية صياغته، يمكن للدستور أن يؤدي دورا حاسما في ضمان استدامة النظم الديمقراطية فيما بعد. وعلى هذا الأساس،

هناك رأي شائع في الشارع العراقي يعد الدستور أحد أسباب ما وصلت إليه الأوضاع في البلاد من الفساد ،والبطالة ،وسوء الخدمات ،وعدم الاستقرار وما إلى ذلك. وناقش بعضهم بأن غموض الدستور أعاق تطبيقه، كما أدت المواد الدستورية المتعلقة بالموارد الطبيعية و مصير المناطق المتنازع عليها ولاسيما مستقبل محافظة كركوك دورا سلبيا في الحفاظ على الوضع الفوضوي الذي يسود معظم أنحاء العراق.[١٦] لذلك أحد مطالب المتظاهرين في الآونة الأخيرة هو تعديل الدستور. بدأت المظاهرات في ١ أكتوبر **2019**، عندما نزل الناس إلى شوارع بغداد وفي الجنوب للتعبير عن غضبهم من الفساد المستشري، وارتفاع معدلات البطالة، والخدمات العامة المزرية، والتدخل الأجنبي. يربط المتظاهرون كثيرا من معاناتهم بمبدأ المحاصصة التي تنبع من الدستور، ولذلك يطالبون بتعديله.

لكن تغيير الدستور العراقي ليس حلاً في حد ذاته كما سأوضح أكثر في أدناه. لن يؤدي تغيير الدستور ببساطة إلى تحقيق أي تغيير ذي مغزى؛ لأن العراق يشبه من يعاني من مرض. الفساد، والبطالة ،وسوء الخدمات العامة ،وحتى بعض المشاكل المتعلقة بالدستور كمشكلة مادة **140** مجرد أعراض المرض. علاج الأعراض بمفردها مع ترك المرض الأساس للانتشار هو وصفة للموت، وفي سياق العراق، هذا يعني موت تجربة القصيرة مع الديمقراطية. فيما يأتي، سأناقش العوامل والعقبات الرئيسة التي يمكن أن تعد المرض الأساس أمام عملية التحول الديمقراطي في العراق.

البعد الخارجي: الولايات المتحدة الأمريكية وإيران

أدت الجهات الخارجية دورًا سلبيا للغاية في إيجاد ظروف غير مؤاتية لاجتياز عملية الانتقال الديمقراطي بنجاح في العراق. في بعض الحالات أثرت الجهات الخارجية مباشرة على فرض نوع معين من نظام سياسي على بلد ما. فمثلا، تم إملاء النظام التوافقي على البوسنة والهرسك إلى حد كبير من الولايات المتحدة في اتفاق دايتون في نوفمبر ١٩٩٥. كما ان سوريا أدت دورا مهما لاعادة النظر ومراجعة النظام التوافقي القائم في لبنان في **1989**. لم يفرض دستور العراق التوافقي الجديد مباشرة من الولايات المتحدة بطريقة دايتون (كتبه محامون أمريكيون) ، لكن الولايات المتحدة أزالت نظام البعث، وفرضت معظم المواد الموجودة في قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، كماأدى الدبلوماسيون الأمريكيون دورًا رئيسا مع الزعماء الشيعة والأكراد في المفاوضات التي أسفرت عن الدستور [١٧].

إن شد الحبل والصراع بين وزارتي الخارجية والدفاع قبل الغزو حول كيفية ادارة العراق والحكم فيها كان يخفي قضية أكثر خطورة مفادها: إن عملية التخطيط قبل الحرب غارقة في عدم الكفاءة، وضعف التنظيم ،واللامبالاة. انتشر العنف ،وظهرت حركة الزعيم الشيعي مقتدى الصدر في مناطق الاغلبية الشيعية بعد الحرب. و في مناطق الأغلبية السنية، كما كان من المتوقع، ظهر عداء كبير ضد الاحتلال. لم تخطط الولايات المتحدة لمثل هذه الصعوبات ، ولم تستطع منع انفجار الصراع الطائفي وغيره من النزاعات، ولاسيما ؛لأن مستويات القوات المتمركزة في العراق لم تكن كافية لتأمين النظام بعد سقوط صدام حسين وحزب البعث.

بعد سقوط بغداد، عمت فوضى شبه تامة في العراق ؛بسبب تفكيك هياكل السلطة، وتوقف الخدمات الضرورية، وعمليات النهب والسلب. بدلا من حماية الأملاك العامة والخاصة ،وتوفير الأمن والسلامة، قامت قوات الحلفاء بحراسة وزارة النفط، والسيطرة على البنك المركزي فقط.[١٨] كان الفشل واضحا في اللامبالاة التي أظهرها رامسفيلد وجنرالاته تجاه نهب المكتبة الوطنية ومحفوظاتها في ١١ و ١٢ أبريل ٢٠٠٣ ، وكذلك مكتبة القرآن في وزارة الشؤون الدينية والأوقاف. كانت هذه الأحداث، بحسب بول زيمانسكي، عالم الآثار في جامعة بوسطن ، "أعظم كارثة ثقافية في الـ ٥٠٠ سنة الماضية". كان هذا مؤشرا سلبيا في البداية ،إذ يشير الى ان مايهم الامريكان هو النفط وليس نشر الديمقراطية و تعزيزها كما كان يدعي مؤيدو الحرب في الادارة الامريكية. وعليه، انتصر الامريكان عسكريا ولكن لم يكن لديهم خطة سياسية واضحة ،ونية صادقة لإنشاء نظام ديمقراطي حقيقي ودعمه لمرحلة ما بعد الحرب في البلد.

بعد الاطاحة بنظام صدام حسين، تشكلت هيئة لإدارة شؤون العراق باسم 'مكتب المساعدات الإنسانية وإعادة إعمار العراق' برئاسة الجنرال المتقاعد جاي غارنر. وكان يهدف غارنر إلى تحقيق الاستقرار السريع للعراق ،ومن ثم نقل السلطة إلى إدارة عراقية مؤقتة في غضون ثلاثة أشهر. واجه جاي غارنر أحد كبار موظفيه مرة، وقال 'جاي، يستغرق الأمر وقتا أطول قليلا لعمل الديمقراطية من ثلاثة أو أربعة أشهر في الصيف في بغداد. لا يمكنك فعل ذلك بسرعة.' رد غارنر 'نستطيع وسنفعل' [١٩]ولكن هذا لم يحدث، وكان عمر هذه الهيئة قصيرا ،إذ تم حله، وعين بول بريمر في مكان جاي غارنر. وتم تبديل اسم 'مكتب المساعدات الإنسانية وإعادة إعمار العراق' الى 'سلطة الائتلاف المؤقتة'.

بعد ذلك، أنشأت سلطة الائتلاف المؤقتة 'مجلس الحكم العراقي' في ١٣ يوليو ٢٠٠٣. إن الطريقة التي اختارت بها سلطة التحالف المؤقتة عضوية مجلس الحكم تعكس بشكل مثالي مفهوم بريمر عن العراق على أنه ليس أكثر من مزيج من المجموعات العرقية والدينية. تم تقسيم الأعضاء الخمسة والعشرين وفقاً لصيغة عرقية طائفية صارمة، وكان لكل عضو من أعضاء المجلس هوية عرقية طائفية. حتى حميد مجيد موسى من الحزب الشيوعي كان يعد عضوا شيعيا ، على الرغم من أنه غير طائفي بشكل واضح. تأسيس مجلس الحكم على ثالوث الشيعة- السنة- الكرد مهد السبيل الى المحاصصة والطائفية لاحقا. وانتُقِد المجلس لكونه غير فعال و طائفي وغير تمثيلي في تكوينه ومنفصل عن المجتمع العراقي ؛لأن عضوية الأعضاء المجلس كانت مستمدة بشكل كبير من مجموعة من المنفيين العراقيين.[٢٠]

في الواقع، كانت ترويج الديمقراطية منذ البداية لخدمة المصالح الاستراتيجية والاقتصادية الأمريكية في المنطقة أكثر من كونها محاولة حقيقية لحق الشعب العراقي أن يعيش في ظل النظام الديمقراطي. الدليل على ذلك هو أن المسوغ الرئيس لاحتلال العراق كان يدور حول "أسلحة الدمار الشامل" وعلاقة النظام مع القاعدة، ولكن بعد أن كشف أن هذه الدعوى ما هي إلا حججا واهية، أصبح جلب الديمقراطية إلى العراق مسوغا رئيساً للغزو الأمريكي.[٢١] كما أوضح نوح فيلدمان، الذي كان له دور أساس في صياغة قانون إدارة الدولة، كان الفارق بين الحالة العراقية وكل من ألمانيا واليابان هو أن الولايات المتحدة كانت تهدف إلى تحويل هذين البلدين (ألمانيا واليابان) إلى حلفاء الغني الرأسمالي ضد الاتحاد السوفيتي. لم يكن الهدف هو بناء دول ديمقراطية لفائدة مواطنيها- إن نظرة إلى الدعم الأمريكي للأنظمة الاستبدادية من جنوب شرق آسيا إلى أمريكا اللاتينية تكفي لإثبات ذلك . بعبارة أخرى، من منظور الولايات المتحدة كان أقل أهمية بكثير أن تكون ألمانيا

واليابان ديمقراطيتين من كونهما رأسماليتين وأغنياء. [٢٢]اذا سلمنا بان جلب الديمقراطية الى العراق لم يكن له اولوية لدى الادارة الامريكية، لن نفاجأ بما حدث للعراق والعراقيين منذ ٢٠٠٣ ولن نفاجأ ببطء عملية التحول الديمقراطي في البلد.

في عام ٢٠٠٦ ، مع اندلاع تمرد سني ، وجد رئيس الوزراء العراقي آنذاك إبراهيم الجعفري نفسه غير موثوق به من القادة الشيعة والأكراد والسنة على حد سواء ، وكذلك من واشنطن. تم استبداله بالمالكي، و واشنطن أدت دورا رئيسا في ظهور نجم المالكي. وعلى الرغم من خسارته في انتخابات **2010**، قام الامريكيون بدعمه لرئاسة الوزراء للمرة الثانية. وكان قائد فيلق القدس، الجنرال قاسم سليماني ، له تأثير كبير في تعزيز دعم القادة الشيعة الآخرين للمالكي ايضا ،وحذر بعض المستشارين الامريكيين المسؤولين في واشنطن بأن دعم الولايات المتحدة لرئاسة الوزراء المالكي سيؤدي إلى الديكتاتورية ،وتجدد الحرب الأهلية والهيمنة الإيرانية في العراق.[٢٣] وبالفعل، في مرحلة ولايته الثانية، تولى منصب وزير الدفاع والداخلية ، وعيّن الموالين لمناصب عسكرية ، ولعب على وتيرة الطائفية لتعزيز قوته. كما سأشرح في المطلب الآتي، حكم المالكي مدافعا عن الشيعة أكثر مما حكم بوصفه قائدا وطنيا يمثل الشعب العراقي بأطيافه المختلفة.

وعليه، بدءًا من نهج خاطئ لدمقرطة العراق ، فشلت الولايات المتحدة في تصحيح مسارها حتى عندما كشفت التطورات السياسية عن تلك الأخطاء في الاستراتيجية الأمريكية. كانت الاستراتيجية الامريكية تهدف في المقام الأول إلى الحفاظ على المصلحة الأمريكية وحلفائها ،إذ إنها لم تتمكن من التصرف كوسيط نزيه بين مختلف المتنافسين العراقيين على السلطة.[٢٤] على سبيل المثال ، قائمة العراقية بقيادة اياد علاوي حصلت على ٩١ مقعداً في البرلمان في انتخابات عام ٢٠١٠، وحصل ائتلاف دولة القانون بقيادة المالكي على ٨٩ مقعدًا، ومع ذلك دعم الامريكيون المالكي، في حين تتميز قائمة العراقية بأنها جمعت مختلف شرائح المجتمع العراقي بعيدا عن الخطاب الطائفي. ولكن هذه الخطوة قادت العراق إلى أزمة كبيرة من تأجيج الوتيرة الطائفية إلى عواقب مظلمة تتمثل في ظهور داعش. المقصود هنا هو انه كان بامكان الامريكيين اداء دور ايجابي وحاسم في تلك اللحظة التاريخية لاعادة العراق على مسار صحيح نحو التحول الى الديمقراطية.

وباختصار، كما قال السفير الأمريكي السابق جيفري إن المشكلة الأساسية ولدت في أثناء الاحتلال الأمريكي: لقد مكنت الديمقراطية 'الأغلبية الشيعية' التي تخشى حكامها السنة السابقين. [٢٥]وبعبارة أخرى، انتقل العراق فعليًا بدلاً من نظام السيطرة السنية (قبل ٢٠٠٣) إلى ديكتاتورية الأغلبية الشيعية التي تركزت فيها السلطة التنفيذية في مكتب رئيس

الوزراء.[٢٦] فتح الغزو الامريكي الأبواب أمام التدخل الاقليمي في العراق. بادىء ذي بدء، كان الاحتلال فرصة تاريخية لإيران لمد نفوذها في البلاد عبر تحويل علاقتها مع العراق من العدو اللدود سابقا الى الصديق الودود. فقد استغلت إيران 'الحدود الطويلة التي يسهل اختراقها مع العراق وعلاقاتها طويلة المدى مع سياسيين عراقيين رئيسين وأحزاب وجماعات مسلحة عراقية،فضلاً عن قوتها الناعمة المتمثلة في المجالات الاقتصادية ،والدينية ،والإعلامية؛ لتوسيع نفوذها ،ومن ثم ترسيخ مكانتها بوصفها وسيط القوة الخارجية الرئيس في العراق'. [٢٧]كما أشار بول بريمر لاحقا 'أعطى فشل السياسات الأمريكية والبريطانية في العراق الانفتاح على إيران لتوسيع نفوذها' بعد أن شعر بان 'الولايات المتحدة كان في حالة من الفوضى في العراق'[٢٨]

بعد تشكيل مجلس الحكم في ٢٠٠٣، شهدت العلاقة بين إيران والعراق مسارين متوازيين على المستوى الرسمي. على مستوى سلطة الائتلاف المؤقتة، كانت العلاقة غير ودية، لكن علاقات مجلس الحكم مع إيران كانت أكثر ودية. تهدف سياسة التدخل الإيراني في العراق إلى إبقاء حلفائها من الأحزاب الإسلامية في السلطة[٢٩] والتأكد من أن الوجود الأمريكي في العراق لم يؤد إلى تقويض الجمهورية الإسلامية. [٣٠]

لتحقيق هذين الهدفين ومصالحها الاخرى، إحدى الاستراتيجيات التي تبنتها إيران، يمكن ان تسمى بالسياسة 'الفوضى المدارة **managed chaos**–' ،إذ أرادت غليان الوضع في العراق ولكن من دون ان يصل الى حد الانفجار. [٣١]تشير هذه الاستراتيجية إلى الحقيقة أن إيران ستستعمل نفوذها، وقوتها ،ومالها للاستمرار في الحفاظ على الوضع الراهن، ومنع استقرار الأوضاع بشكل دائم إلى أن يتلاشى التهديد الأمريكي، وتضمن السلطة السياسية للشيعة في العراق في المستقبل وربما الى الابد. في حين أن استمرار الاضطرابات في العراق وتوسعها من شأنه أن يهدد المصالح الإيرانية، إلا أن طهران تعد ر وجود اضطراب مطول ولكن تحت السيطرة، الطريقة المثلى لحماية مصالحها على المدى القصير. بعبارات أخرى، يعتقد الإيرانيون انه إذا كان هناك استقرار في العراق، فإن الأميركيين سوف يركزون انتباههم على ايران ،ومن المتوقع أن يتخذوا خطوات أكثر صرامة ضدها بعد ذلك؛لذلك الإيرانيون يريدون ايجاد فوضى يمكن التحكم فيها وليست الفوضى التي لا يمكن السيطرة عليها في العراق. يمكن القول بإنهم لا يريدون أن يكون العراق مستقرا تماما، أو غير مستقر تماما. بعبارة أخرى، تريد إيران أن تكون 'مديرًا للفوضى "القابلة للإدارة" وتسعى إلى تحقيق التوازن بين الفوضى والحرب الأهلية' [٣٢] في العراق. هكذا، ايران

تريد ان توازن خطوطها ،وتجعل العراق تحت رعايتها في واقع الأمر. و بالطبع،كل ذلك يأتي على حساب التحول الديمقراطي المنشود في العراق.

وجاءت الفرصة الثانية للتدخل المباشر لإيران بعد استيلاء تنظيم الدولة في العراق وبلاد الشام "داعش" على عدد من المحافظات العراقية في ٢٠١٤. منذ ذلك الوقت، مر الدور الإيراني بمرحلة جديدة 'حينما أخذ شكلا أمنيًّا حاسمًا في الحرب ضد تنظيم داعش في العراق من خلال وجود ضباط وخبراء وقوات إيرانية بشكل مباشر في الساحة العراقية، وكذلك عن طريق بيع الأسلحة والمعدات العسكرية وتقديم المعلومات الاستخبارية للقوات العراقية'[٣٣] كما أنه توجد فصائل مسلحة موالية لايران داخل منظومة الحشد الشعبي. ووصل الأمر إلى حد صرح 'علي أكبر ولايتي' مستشار المرشد الإيراني علي خامنئي للشؤون الدولية، في أثناء زيارته إلى بغداد في ١٧ شباط/فبراير، إن بلاده "لن تسمح لليبراليين والشيوعيين بالحكم في العراق'.[٣٤] وأشار السفير الأميركي السابق لدى الأمم المتحدة، زلماي خليل زاد،إن إيران تريد التأثير على الانتخابات العراقية (الانتخابات التي جرت في مايو/أيار **2018)** لصالح ميليشياتها، إذ قال 'إن إيران تعمل بجد للتأثير على النتيجة حيث تسعى إلى تعزيز نفوذ ميليشياتها داخل الحكومة العراقية، كما هو الحال مع حزب الله اللبناني'[٣٥] وبالفعل، هناك شكوك كثيرة حول التلاعب باصوات الناخبين في تلك الانتخابات، وأصابع الاتهام موجهة إلى التدخل الايراني في المناطق السنية لصالح بعض الأحزاب وفي اقليم كردستان و كركوك لصالح الاتحاد الوطني الكردستاني القريب منها.

الثقافة السياسية والمعتقدات الجماعية

توجد علاقة قوية بين تاريخ الديمقراطية في الماضي والتثبيت الناجح للديمقراطية في المستقبل. على الرغم من أن كل ديمقراطية ناجحة مرت بمرحلة الاستبداد بشكل من الاشكال، تشير تجربة التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية إلى كيفية قدرة السكان ذوي الخبرة بالديمقراطية على تطويرها بشكل أفضل فيما بعد. [٣٦]ولسوء الحظ، كان للعراق برلمان ضعيف في أفضل حالاته في الماضي، إذ كان يتناوب من ملكية تقليدية إلى أنظمة استبدادية قائمة على الشعبوية والقوة العسكرية. [٣٧]ومن ثم ، في مدة حكم صدام حسين لم يكن للعراق مجتمع مدني ، مع عدد قليل من المؤسسات القوية التي يمكن أن يبني عليها ديمقراطيته لاحقا.

زعم عدد من المنظرين أن مسألة النظام السياسي الذي يظهر ويظل في بلد ما يعتمد التوجهات السائدة بين شعبه. كما يناقش ويزيل انجلهارت، المعتقدات الجماهيرية ذات أهمية حاسمة لفرص الدولة في أن تصبح وتبقى ديمقراطية. [٣٨]فكرة أن النظام السياسي للمجتمع يعكس المعتقدات والقيم السائدة لشعبه – أي ثقافته السياسية – لها تاريخ طويل.

وشدد مونتسكيو في كتابه 'روح القوانين' على النقطة نفسها بأن القوانين التي يحكم بها المجتمع تعكس عقلية شعبه المهيمنة. كما أكد الكسيس دو توكفيل في كتابه ' في الديمقراطية الأمريكية بأن ازدهار الديمقراطية في الولايات المتحدة يعكس التوجهات الليبرالية والتشاركية للشعب الأمريكي. وعليه، فان فشل تجربة الديمقراطية في ألمانيا فايمار بين الحربين الأولى والثانية، على الرغم من تبني الدستور الديمقراطي على الورقة، يربط بغياب الثقافة الديمقراطية السابقة ؛لأن الناس اعتادوا على النظام الاستبدادي الذي مروا به من قبل. بعد فشل الديمقراطية الجديدة في المانيا، جاء هتلر إلى السلطة عبر الانتخابات الديمقراطية. وهذا يجعلنا ان نصل الى استنتاج بان الديمقراطية ستكون هشة عندما تكون ديمقراطية من دون الثقافة الديمقراطية السابقة لدى المواطن والشعب؛لذا الدستور وحده لا يستطيع ان يضمن نجاح التحول نحو الديمقراطية في ظل غياب المعتقدات الجماعية المستعدة للقبول بالقواعد والأسس الديمقراطية.

قدم غابرييل الموند وسيدني فيربا (٤٩٨:١٩٦٣) مصطلح "التطابق" ، مدعيا أن الأنظمة السياسية تصبح مستقرة فقط بقدر ما تلبي أنماط سلطتها معتقدات السلطة الشعبية. [٣٩]وفقًا لأطروحة التطابق هذه ، تكون الأنظمة الاستبدادية مستقرة عندما يؤمن الناس بشرعية القوى الديكتاتورية ، تمامًا مثلما تكون الأنظمة الديمقراطية مستقرة بقدر ما يعتقد الناس أن السلطة السياسية يجب أن تخضع لضوابط شعبية. [٤٠]قام رونالد إنغلهارت ،وكريستيان ،ويلزيل (٢٠٠٥: ١٨٧) بتوسيع هذه الافتراضات للإشارة إلى أنه من أجل الصمود والاستمرار، يجب على الأنظمة السياسية توفير الديمقراطية بقدر مستويات طلب الناس عليها. [٤١]ودعما لهذا الادعاء ، يقدمون أدلة تجريبية تثبت أنه في أثناء الموجة العالمية للديمقراطية ، فإن البلدان التي تجاوزت فيها التطلعات الجماهيرية للديمقراطية مستوى وجود المؤسسات الديمقراطية في الواقع في حوالي عام ١٩٩٠ ، حققت فيما بعد أكبر تقدم في التحول الديمقراطي، في حين أن تلك البلدان التي تجاوز فيها توريد الديمقراطية مستوى التطلعات الجماعية للديمقراطية ، كانت تميل في الواقع إلى أن تصبح أقل ديمقراطية في العقد التالي.

صحيح كان الكثير من العراقيين سعيدا بسقوط صدام حسين، ولكن هذا لا يعني انهم ارادوا انشاء نظام ديمقراطي ليخلفه. بمعنى آخر، كانت التفضيلات الجوهرية للديمقراطية ضعيفة في البداية، ولذلك من الطبيعي أن نجد المستوى الفعلي للديمقراطية منخفضا. لو كانت التفضيلات الجوهرية للديمقراطية قوية لدى الشارع، لنجد المستوى الفعلي للديمقراطية مرتفع بشكل عام. من الواضح حب الحرية شيء فطري لدى الناس، لكن هذا لا يعني بالضرورة انهم يعطونها أولوية قصوى. تعكس أولويات الأشخاص ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية ، وفي حالة العراق كان الشعب يمر بظروف اقتصادية صعبة تحت حكم صدام حسين، ولذلك تحسين الظروف الاقتصادية يمكن أن يعد كالاحتياجات الأكثر إلحاحًا من اجل البقاء آنذاك. بمعنى آخر، لم تكن الديمقراطية أولوية لدى معظم الناس قبل سقوط النظام السابق. و عليه، قبل القاء كل اللوم على الدستور **2005**، لا يمكن نسيان توجهات وآمال الشعب العراقي التي كانت تتمثل الى تحسين الاوضاع الاقتصادية الى حد كبير، هذا فضلا عن غياب ثقافة سابقة مع تجربة الديمقراطية في البلد، ولاسيما في عهد حكم البعث.

مشكلة اخرى هي: عدم وجود هوية متماسكة في العراق بسبب التنوع الديني والعرقي، وغياب احساس حقيقي بالوحدة الوطنية. ليس للعراقيين هوية قوية كأمة، فقد أنشأ المستعمرون البريطانيون العراق الحديث ، وتحت الحكم الاستعماري لم تكتسب البلاد هوية قوية. في عام ١٩٣٣ ، رثى الملك فيصل الأول الوضع في العراق حين قال 'أقول وقلبي ملآن أسى، أنه في اعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد تكتلات بشرية خيالية خالية من أي فكرة وطنية، متشبعة بتقاليد وأباطيل دينية، لا تجمع بينهم جامعة' [٤٢] رثاء الملك فيصل ينطبق على العراق اليوم. الهوية "العراقية" أضعف مما كانت عليه في الأجيال السابقة.أدت سياسات فرق تسد صدام وسياسات الطائفية في مرحلة ما بعد **2003** دورا سلبيا للغاية لتفكيك الانتماء المتبقي للدولة.

مر الكرد في العراق بماض مرير ،وعانت مستويات الإبادة الجماعية في الهجوم الكيميائي على حلبجة وعمليات الأنفال. كما قامت القيادة البعثية محسوبة على السنة بقتل أو سجن أو قمع أفراد المكون الشيعي العراقي مما ادى الى تعميق الخلافات والانقسامات. انتقم قادة الشيعة من السنة بعملية اجتثاث البعث وتهميشم في العملية السياسة فيما بعد. في ظل أزمة الهوية، لا يوجد حافز للعمل على الخطوط الوطنية. فمثلا، معظم الشباب الكردي وحتى رئيس الوزراء في اقليم كردستان لا يتحدثون اللغة العربية. وعليه أحد الأسباب للوضع السياسي الراهن في العراق يعود الى غياب اللحمة والوحدة الوطنية على مستوى الشعب.

النخبة الحاكمة

تولت المعارضة العراقية المؤيدة للغزو الامريكي في المنفى حكم العراق بعد الغزو. منذ ذلك الحين أصبحت المحاصصة ،والفساد، والطائفية ،وعدم الالتزام بالدستور والقوانين أهم خصائص النخبة الحاكمة.

منذ عام ٢٠٠٣ ، ولاسيما منذ الانتخابات التي جرت في عام ٢٠٠٥ ، تم تشكيل حكومات الوحدة الوطنية عبر تطبيق مبدأ المحاصصة (التقسيم الطائفي)، ووفقا لهذا المبدأ جميع الطوائف الدينية والطائفية في العراق يجب أن تعطى مناصب وزارية بوصفها وسيلة لتقديم التناغم الاجتماعي [٤٣].ويدعم النخب الحاكمة هذا المبدأ بقوة ،إذ ينطوي على السيطرة على موارد الدولة ويستعملونه لتوظيف الناس في القطاع العام. وقد أدى ذلك إلى توسع كبير في عدد موظفي القطاع العام ، الذين زادت نفقاتهم خمسة أضعاف تقريبًا من عام ٢٠٠٥ إلى ما يقدر بنحو ٥٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ [٤٤].ولكن كما يبدو النخب والاحزاب السياسية غير مستعدة لانتهاء المحاصصة لحد الآن، وهذا لحماية مصالحهم الشخصية و السياسية. وصف مقال جديد لمجلة فورين بوليسي[٤٥]، النظام العراقي بانه 'نظام فاسد للغاية' وبحسب وصفهم ان سياسات العراق بعد اتفاق الانسحاب الأميركي من البلد في العام ٢٠٠٧، أصبحت بمثابة "نظام غنائم" لمعظم السياسيين والأحزاب.

وأعطى النظام السياسي في مرحلة ما بعد **2003** كلا من السلطة السياسية والاقتصادية للأحزاب وهم بدورهم عمقوا الانقسامات الطائفية. في البداية ، كان الهدف من النظام هو إنشاء نظام للتمثيل النسبي لمختلف المكونات الدينية، والمذهبية ،والعرقية ،والقومية في العراق. لكن النخب استغلته؛ لإثارة واذكاء الهويات العرقية، ومن ثم ادى ذلك إلى صراعات الطائفية، وتمزيق نسيج المجتمع وعدم وجود الوحدة الوطنية في العراق. في هذا النظام، لم يكن كافياً أن يشغل شيعي أو سني أو كردي مناصب معينة ، ولكن كان عليهم أن ينتموا إلى أحد الأحزاب الحاكمة.[٤٦] يكافئ هذا النظام الجماعات العرقية على حساب الفرد. الفرد الذي لا ينتمي إلى أحد الأحزاب السياسية التي تمثل مصالح احدى الجماعات العرقية، لا يمكن ان يشغل منصبا رفيعا في الحكومة مهما كانت كفاءته و خبرته. فضلا عن تعميق الانقسامات الطائفية ، طمس النظام القائم على المحاصصة الوحدة الوطنية بين النخب السياسية العراقية، الأمر الذي زاد من التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للبلاد. وهكذا، بسبب المحاصصة، تركز الأحزاب السياسية في السلطة على العمل لصالح جماعتهم وفئتهم الخاصة وليس البلد ككل. والمحاصصة تعزز موقف القادة في الأحزاب، وهم بدورهم يعطون المناصب الحكومية المخصصة لهم لأعضاء الحزب

بغض النظر عن مؤهلاتهم. وعندما تكون بعض الأطراف قادرة على تقسيم عدد من المناصب حصريًا فيما بينهم، ينتهي بهم الأمر بالتستر على بعضهم بعضا ولا يُحاسب أحد.[٤٧] لنخلص، لقد أغنى النظام القائم منذ **2003** النخبة السياسية ومن معهم، في حين أفقر الغالبية العظمى من العراقيين.

وبدأت ممارسة سياسة الطائفية في السنوات الأولى بعد الغزو ايضا. فمثلا، استعملت بعض النخب السياسية الشيعية قانون 'اجتثاث البعث' وسيلة لاستبعاد قطاعات رئيسة سنية من الحكومة . لم يكن المتضررون من كبار أعضاء حزب البعث فقط، بل تم استهداف المكون السني في المجتمع العراقي بشكل كبير. وقد أدى هذا الاستبعاد إلى اغتراب واسع النطاق بين أولئك المهمشين سياسياً، ولجأ جزء من أولئك الذين استبعدوا إلى العنف في محاولة لقلب التسوية السياسية الجديدة.[٤٨]، فبدلا من إعادة دمج المكون السني في النظام السياسي الجديد في العراق، تم اقصاؤهم وتهميشهم. وكان ذلك خطأ كبيرا ،إذ مهد الطريق للتمرد والعنف في تلك المرحلة الحساسة. هذا دفع النخب الحاكمة للبلاد إلى حرب أهلية منذ البداية.

في ولايته الثانية ، رفض المالكي جميع المرشحين الذين اقترحتهم قائمة العراقية لوزارتي الدفاع والداخلية. عيّن مستشاره المقرب ، فالح الفياض ، في يونيو ٢٠١١ ، وزيراً للأمن القومي بالوكالة. في أغسطس / آب ، اختار وزير الثقافة سعدون الدليمي ، وزيراً للدفاع بالوكالة ، مع الاحتفاظ بمنصب وزير الداخلية بالوكالة لنفسه مع منصب رئيس الوزراء في الوقت نفسه . واستولى المالكي بالسيطرة على الجيش وقوات الشرطة وأجهزة المخابرات. وهكذا، نجح في التحايل على المطلب الدستوري للمصادقة على المناصب الوزارية من البرلمان. هذا فضلا عن تسيس السلطة القضائية بشكل ملحوظ. و لم يلتزم باتفاقية اربيل التي ابرمت و بسببها تولى منصبه.

في **2011**، في غضون أيام من الاحتفالات الرسمية بمناسبة انتهاء المهمة الأمريكية في العراق ، تحرك رئيس الوزراء نوري المالكي لتوجيه الاتهام إلى نائب الرئيس طارق الهاشمي بتهمة الإرهاب، وسعى إلى عزل نائب رئيس الوزراء صالح المطلك من منصبه ، مما أثار أزمة سياسية كبيرة التي كشفت العراق عن كونه دولة غير مستقرة يحكمها التنافس على السلطة ولا يهتم السياسيون بالدستور والترتيبات المؤسسية لحل خلافاتهم.[٤٩] وبعد ذلك ، بدأت حكومته موجة اعتقالات في الأنبار، وصلاح الدين ،وديالى، التي تقطنها أغلبية سنية.[٥٠] بعد تلك السياسات القمعية ، صوت مجلس صلاح الدين للمضي قدما في الاستفتاء

في ٢٧ أكتوبر ٢٠١١. تبع ذلك ديالى في منتصف كانون الأول / ديسمبر ، وهدد مجلس الأنبار بأن تحذو حذوه بعد أسبوع.

رداً على تلك المحاولات الدستورية التي تهدف إلى إضعاف هيمنة الدولة المركزية على المحافظات ، أطلق المالكي المزيد من القمع، ومارس نفوذه على لجنة الانتخابات العراقية لضمان عدم إجراء هذه الاستفتاءات أبداً. ليس ذلك فحسب ، فقد ألقى باللوم في التحركات في صلاح الدين على البعثيين واستعملها مسوغا لمزيد من موجات القمع في تلك المحافظات التي تسعى إلى مزيد من الحكم الذاتي. [٥١]ومن اللافت، أشار المالكي مرارا إلى الدستور العراقي بوصفه الدليل الوحيد لتنظيم الحكومة وادارة البلد.

كانت العلاقات الثنائية بين بغداد و اقليم كردستان هي الأخرى تمر بمرحلة عصيبة في تلك المدة ،إذ يتهم البارزاني المالكي باختراق الدستور فيما يتعلق بحقوق اقليم كردستان ،ولم يف بوعوده الكثيرة بشأن تنفيذ المادة ١٤٠ لحسم مستقبل كركوك .واستمر تراشق الاتهامات بينهما في لقاءات عدة ، كان البارزاني يقول بإن المالكي تجاوز البرلمان في انتهاك مباشر للدستور، وعين قادة فرق عسكرية قريبة منه،و طرد المسؤلين الكرد من القوات المسلحة العراقية. في نهاية المطاف ، هدد البارزاني أنه إذا عاد العراق إلى الديكتاتورية فسوف تنفصل إقليم كردستان.[٥٢] ولم يقف التوتر بين المسؤليين في بغداد والاقليم حتى لجأ البارزاني الى الاستفتاء أخيرا من دون أخذ رأي بغداد في الحسبان، وانتقدت بغداد الاقليم بشدة ،إذ استولى على كركوك، و فرض إجراءات عقابية اخرى. لا يزال هناك بعض التوتر بين الطرفين.

لنعود الى الدستور، وفقا لديفيد رومانو **(2014, 548)** ، فإن الدستور العراقي "قدم بنية قانونية وسياسية كان يمكن أن تقود البلاد إلى مستقبل أكثر ملاءمة" [٥٣].ومع ذلك ، في مدة رئاسته للوزراء ، لم يفعل المالكي سوى القليل لاحترام هذه المبادئ. بل على العكس، تصرفاته وسياساته هددت مبدأ التوافق وأدت إلى عرقلة عملية التحول الديمقراطي في العراق. وعليه، كانت العملية السياسية تتجه نحو الديكتاتورية والسلطوية في عهده. واستفادت الجهات الخارجية ولاسيما إيران بقوة من الخلافات بين النخب السياسية وضعفهم .

بقيت نقطة مهمة في هذا الموضوع، وهي :عدم وجود مفاهيم مشتركة لدى النخب الحاكمة للجوء إليها كالرابط الفكري تربطهم جميعا في بعض المنعطفات المهمة. النخب الحاكمة عبارة عن ثلة من السياسيين الذين عاش معظمهم خارج العراق في المنفى قبل سقوط النظام السابق، إما في ايران أو أوروبا أو اميريكا أو الدول العربية، وعندهم اتجاهات وأجندات مختلفة. كيف يمكن لمثل هؤلاء أن يصبحوا ديمقراطيين ولديهم سلوك ديمقراطية،

ولكنهم لم يقرأوا بعض النصوص الجادة عن الديمقراطية، وكيفية تحقيق السلام و الديمقراطية في مجتمع منقسم بعمق كي يتمتعوا بمبادئ ومفاهيم ومعتقدات مشتركة لتساعدهم كقواسم فكرية عند اتفاقهم واختلافهم. [٥٤]

اذا كان، بالنسبة للشعب، توجد تكتلات بشرية خيالية خالية من أية فكرة وطنية وماكان جامعة لتجمعهم كشعب في عهد الملك فيصل الأول بحسب وصفه، فإن النخب السياسية القائمة تعاني من أمراض عدة ، ومنها عدم وجود رؤية وطنية واضحة، عندهم الولاءات والاجندات المختلفة، متكون من مزيج من الطائفيين والفئويين ومؤيدي الديمقراطية. وعليه، الانقسام موجود على مستوى الشعب والنخبة ايضا.

وجه رئيس مجلس الوزراء العراقي المستقيل عادل عبد المهدي في **21/4/2020** رسالة مفتوحة الى رئيسي الجمهورية والبرلمان وأعضاء مجلس النواب، فيما لخص تقريبا النقاط التي اشرناها في أعلاه كعثرة أمام التحول الديمقراطي في البلد. قال في رسالته ' قدمت استقالتي في ٢٠١٩/١١/٢٩، وها نحن نقترب من نهاية نيسان ٢٠٢٠ ولم تشكل حكومة جديدة"، مبينا أنه "تم تكليف علاوي والزرفي ولم يوفقا، ومؤخراً كُلف الكاظمي الذي من المفترض أن يشكل حكومته قبل ٩ آيار القادم، مما يكشف أما عن خروقات دستورية أو نواقص خطيرة في التطبيقات الدستورية والتقاليد السياسية،أو خلل مفاهيم وسلوكيات سائدة لدى القوى السياسية، أو تضادات مجتمعية تعرقل بعضها البعض الاخر، او توازنات اقليمية ودولية ضاغطة، وعلى الاغلب جميع ذلك[٥٥]". (أضفت هذا الخط المائل)

باختصار، ليس للعراق طبقة سياسية مستعدة للالتزام بسيادة القانون والدستور. أزمة تسمية رئيس وزراء جديد بعد استقالة عادل عبدالمهدي يمكن ان يوضح جانب هذه الحقيقة؛ لذلك ، فإن المطالبات بتغيير الدستور لن تحل المشاكل التي تعاني منها البلاد من دون تغيير عقلية الطبقة السياسية الى عقلية تحترم القانون، والدستور ،والمبادئ الديمقراطية. وعليه، الخطوة الأولى الضرورية لصالح الانتقال الديمقراطي هي جعل الساسة يلتزمون بالدستور والقوانين بشكل مطلوب. وهذا يتطلب إصلاحا سياسيا حقيقيا وانتهاء نظام المحاصصة الطائفية.

هل فشل التحول الديمقراطي في العراق؟

بعد عرض تلك القضايا القاتمة والعراقيل التي اشرناها سابقآ، قد يعتقد المرء بان التحول الديمقراطي قد فشل في العراق وهناك أمل ضئيل في التحسن في المستقبل القريب. ولكن على الرغم من ذلك ، هناك إشارات إلى أنه على الرغم من أن الديمقراطية في العراق لا تزال في مرحلة البداية، إلا أنها لم تفشل بعد. من المرجح إلى حد كبير أن الدول التي تنقسم

على أسس دينية أو عرقية أو غيرها أن تتعرض للعنف في أثناء عملية التحول الديمقراطي. كثيراً ما يفترض محللو التحول الديمقراطي أن المجتمعات المتنوعة تواجه تحديات خاصة في الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية. كما كتب ستيفن فيش وروبن إس. بروكس: "... فإن الاختلافات العرقية تقسم المجتمع وتجعل التسوية والتوافق صعباً. إن عدم التجانس يفرض خطر العنف الطائفي الذي يمكن أن يقوض السياسة المفتوحة " [٥٦]وقعت بعض أسوأ حوادث الصراع بين الجماعات العرقية والدينية في أثناء مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية في البوسنة، وايرلندا الشمالية ،ولبنان ،وسريلانكا. كما حدث صراع بين المجتمعات العراقية ، مما دفع عدد من المراقبين إلى التساؤل عما إذا كانت الديمقراطية قابلة للتطبيق في دولة فيها انقسامات عرقية وطائفية.

هناك مشاكل متأصلة في التحول الديمقراطي في البلدان المنقسمة مثل العراق. كما يشير ليبهارت[٥٧]، يكاد يتفق معظم الخبراء في شؤون المجتمعات المنقسمة على أن الانقسامات الاجتماعية العميقة تشكل مشكلة كبيرة للديمقراطية.لذلك يكون من الصعب بشكل عام ترسيخ الحكم الديمقراطي، والحفاظ عليه في المجتمعات المنقسمة مقارنة بالمجتمعات المتجانسة. كما يتفق الخبراء على أن مشكلة الانقسامات العرقية وغيرها من الانقسامات العميقة هي أكبر في البلدان التي لم تمر بمرحلة ديمقراطية أو شبه ديمقراطية من قبل مقارنة بـ الديمقراطيات الراسخة. وهذه الانقسامات تشكل عقبة رئيسة أمام التحول الديمقراطى، والحفاظ عليه في القرن الواحد والعشرين. ويختتم بالقول 'يبدو أن الاتفاق الأكاديمي حول هاتين النقطتين هو اتفاق شامل'. وعليه ، فطبيعة المجتمع العراقي بوصفه مجتمعا منقسما بعمق هو جزء من المشكلة بحد ذاته ،ويصعب ترسيخ الحكم الديمقراطى فيه بالاساس.

في تلك البلدان المنقسمة، الأحزاب الاثنية والعرقية والمذهبية تمثل مصالح مجموعتهم فقط مما يزيد من التوترات الطائفية. ودور الأحزاب العرقية الصربية والكرواتية والبوسنية في تقويض توطيد الديمقراطية في البوسنة والهرسك في مرحلة ما بعد الحرب هو مثال على ذلك.[٥٨] لمنع التوتر والعنف الطائفي، تمنع الأحزاب "العرقية" من التنافس في الانتخابات دستوريا في عدد من البلدان في إفريقيا وآسيا وأماكن أخرى، تلزم الأحزاب أن تكون "وطنية".على سبيل المثال ، في تنزانيا ، ينص قانون الأحزاب السياسية لعام ١٩٩٢ على أن تكون "وطنية". ويلزم القانون الانتخابي في غانا من الأحزاب إظهار "الشخصية الوطنية" قبل أن يتم تسجيلها عبر وجود فروع لها في جميع المناطق العشر من البلاد ، ويستبعد الأسماء أو الرموز التي لها دلالة عرقية أو دينية أو إقليمية. وهناك بلدان أخرى مثل: توغو،

والسنغال، ومجموعة من الدول الأفريقية الأخرى لديها قواعد مماثلة في قوانينها الأساسية.[٥٩] ولكن، النظام القائم في العراق ابتكر من الاحتلال الامريكي في **2003** وليس من صناعة العراقيين، الأمر الذي زاد حدة الانقسامات والبطء في عملية التحول الديمقراطي.

ولكن جدير بالذكر بان التحول الديمقراطي لا يسير على طريق مستقيم، بل هو عبارة عن عملية طويلة وصعبة في معظم الحالات. ومع ذلك، هناك مؤشرات جيدة. فمثلا، هناك حراك شعبي مؤيد للإصلاح ضد الفساد والفاسدين يطالبون بإزالة النظام القائم الذي جلب للعراق الفساد والخراب والدمار. ويوجد رغبة قوية لدى معظم العراقيين بالعيش تحت نظام ديمقراطي وحكم القانون، هذه الرغبة لم تكن موجودة قبل سقوط صدام كما اشرت سابقا. على الصعيد الاقليمى، هناك تطور ايجابي في العلاقات بين العراق والدول المجاورة. وفي الآونة الأخيرة شهدت العلاقة الثنائية العراقية–التركية من جهة والعراقية–السعودية من جهة اخرى تحسنا تدريجيا. بالنسبة لتأثير النفوذ الايراني، كان احراق القنصلية الإيرانية في البصرة والنجف رسالة واضحة للغضب الشعبي ضد التدخلات الايرانية في الشأن الداخلي العراقي. وأدى مقتل سليماني في مطار بغداد في ٣ يناير ٢٠٢٠ إلى إضعاف دور إيران وتدخله السافر في العراق الى حد ما. وعلى الصعيد الوطني، تشهد العلاقات الثنائية بين بغداد و اقليم كردستان تحسينات تدريجية (على الرغم من وجود بعض التوتر).

وأخيرا، على الرغم من كل المشاكل والعقبات التي اشرتها سابقا، الا ان عملية الانتقال الديمقراطي لم تقف فمثلا، كانت الولايات المتحدة تدير العراق مباشرة بعد الغزو، ولكن السيادة رجعت الى العراقيين. منذ أن استعاد العراقيون سيادتهم في عام ٢٠٠٤، تمكنوا من كتابة الدستور، والتصديق عليه (على الرغم من كل المؤاخذات والانتقادات)، وإجراء انتخابات منتظمة، والبدء في تأسيس تقليد نقل سلمي للسلطة السياسية والحياة البرلمانية الى حد ما. وبمرور الوقت ، قد يتسرّع الالتزام بالقيم الديمقراطية تدريجياً؛ لأن 'السياسيين والمواطنين يتعلمون من الحل الناجح لبعض القضايا لوضع إيمانهم في القواعد الجديدة وتطبيقها على القضايا الجديدة'[٦٠]. إذا قبلنا بأن النظرة الوراثية للديمقراطية هي أنه شيء يتشكل تدريجياً، فالعراق لا يزال على مسار الانتقال نحو الديمقراطية ولم يفشل هذه العملية بعد.

خاتمة

على الرغم من أن الدستور العراقي الجديد كتب بسرعة، وهو وثيقة مثيرة للجدل، إلا أنه لا يمكن أن يعد السبب الوحيد أو حتى الأهم لما آل إليه الوضع السياسي في العراق. لا يمكن القاء كل اللوم على الدستور، بل يجب أن تؤخذ بعض العوامل والمتغيرات الأخرى في الحسبان فيما يتعلق بتجربة الديمقراطية في السنوات السبع عشرة الماضية. وهي: لم يستعد الامريكان لمرحلة ما بعد الحرب بشكل مطلوب ،وتبنوا نظاما سياسيا مؤديا الى المحاصصة والطائفية، ولم توقف الولايات المتحدة المالكي حين جر البلاد نحو الديكتاتورية؛ التدخل الإقليمي ومشكلة الارهاب؛ غياب الوحدة الوطنية والانقسام؛ وعدم وجود ثقافة سياسية ومعتقدات جماعية متناغمة مع المبادئ الديمقراطية قبل الغزو الامريكي؛ وعدم التوافق والتعاون الحقيقي بين النخب السياسية. ولهذه العوامل دور كبير لايجاد حالة من التذبذب وعدم اليقين في البلد ،وأدت إلى تباطؤ التحول الديمقراطي في نهاية المطاف.

ولكن هذا لا يعني بأن الانتقال الديمقراطي فشل تماما. هناك فرق بين البطء في العملية وتوقفها. اشرت سابقا بان عملية التحول الديمقراطي قابلة للانعكاس والانتكاس. مر العراق بمراحل صعبة في الماضي، ولكن مع هذا تم إجراء عدد من الانتخابات على الصعيد الوطني وعلى صعيد المحافظات، واجتاز مراحل في غاية الصعوبة مثل: الحرب الأهلية، وخطر داعش. وهناك حركة احتجاجية قوية تضغط على النخب السياسية من أجل الإصلاح، واحترام القوانين، وترسيخ مبادىء الديمقراطية. ويوجد التفاؤل بأن تلك الضغوطات والمطالبات الشعبية الواسعة قد تأتي بثمارها. صحيح، قد تعثرت التجربة الديمقراطية في أكثر من مرة في العراق وغيرت مسارها في بعض الاحيان، ولكن عملية التحول الديمقراطية مستمرة ولم تفشل بعد.

المراجع العربية

١. "إيران في العراق: ما مدى النفوذ؟"، مجموعة الازمات الدولية 'كرايسز جروب، ٢٠٠٥/٣/٢١،شوهد في ٢٠١٩/٣/١٩ في: https://bit.ly/2LOOFQp
٢. حسنين توفيق ابراهيم "الانتقال الديمقراطي: إطار نظري"، الجزيرة نت، ٢٠١٣/٢/١٤ شوهد في ٢٠١٨/٣/٢٥، في: https://bit.ly/2iF3qK9
٣. "رسالة مفتوحة من رئيس الوزراء السيد عادل عبدالمهدي"، سومر نيوز، ٢٠٢٠/٤/٢١، شوهد في ٢٠٢٠/٣/١٨، في: http://www.sumar.news/?p=25090
٤. فالح عبدالجبار "عراق ما بعد الحرب: سباق من أجل الاستقرار وإعادة البناء والشرعية" معهد السلام الامريكي، تقرير خاص، رقم ١٢٠، مايو ٢٠٠٤، صفحة ٧، شوهد في ٢٠١٨/٨/١٢، في: https://bit.ly/2wU91Bb

٥. محمود سريع القلم (ترجمة عادل حبه)، "لماذا لا تصبح مجتمعاتنا ديمقراطية؟"، المدى، ٢٠٢٠/٤/١٧، شوهد في ٢٠٢٠/٤/٢١، في: https://www.almadapaper.net/view.php?cat=226049

٦. مايكل آيزنشتات، مايكل نايتس، وأحمد علي، "نفوذ إيران في العراق مواجهة منهج حكومة طهران الشامل"، معهد واشنطن، ٢٠١١/٤/٢٨، شوهد في ٢٠١٩/٢/١٨ في: https://bit.ly/3bOzG5w

٧. معمر فيصل خولي" التغلغل الإيراني في العراق...الدوافع والأشكال وأدوات التأثير"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٦/٦/١١، شوهد في ٢٠١٩/٣/١٠ في : https://bit.ly/2JqSayb

٨. مهيار كاظم "رجل الدولة الجديد في العراق"، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، ٢٠١٨/٥/١٥، شوهد في ٢٠١٨/٥/١٨ في: http://ceip.org/2IhMuqo

الأجنبية

1. Al-Ali, Zaid. *The struggle for Iraq's future: how corruption, incompetence and sectarianism have undermined democracy*. New Haven: Yale University Press, 2014.
2. Allawi, Ali. *The occupation of Iraq: Winning the war, losing the peace*. New Haven: Yale University Press, 2007.
3. Allawi, Ali. *The occupation of Iraq: Winning the war, losing the peace*. New Haven: Yale University Press, 2007.
4. Batatu, Hanna. *The Old Social Classes and the Rvolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed Classes and Its Communists, Bathists and Free Officers.* Princeton: Princeton University Press, 1978.
5. Binda, Francesca et al., "Democracy in the Making: Key Options in Iraq's Democratization Process," International Institute for Democracy and Electoral Assistance (*IDEA*), 2005, accessed on 15/8/2018, at: https://bit.ly/2wWgiAn
6. Byman, Daniel "Constructing a democratic Iraq: Challenges and opportunities," *International Security* vol. 28, no. 1 (2003), pp. 47-78.
7. Cook, Steven A. "Nobody Can Help Iraq Anymore" *Foreign Policy*, 24/4/2020, accessed on 26/4/2020, at: https://bit.ly/2VMoEby
8. David Rodhe et al, *Our man in Baghdad* (2014), *The Atlantic*, accessed on 10/3/2019, at: https://bit.ly/2SgIfOK
9. Diamond, Larry. *Squandered Victory: The American Occupation and the Bungled Effort to Bring Democracy to Iraq*. New York: Henry Holt and Company, 2005.
10. Diamond, Larry. *Squandered Victory: The American Occupation and the Bungled Effort to Bring Democracy to Iraq*. New York: Henry Holt and Company, 2005.
11. Dodge, Toby "Chapter Five: The politics of Iraq: the exclusive elite bargain and the rise of a new authoritarianism." *Adelphi Series*, vol. 52, no. 434-435 (2012), pp.147-180.
12. Dryzek, John S. & Leslie Holmes, *Post-Communist Democratization: Political Discourses Across Thirteen Countries*. Cambridge: Cambridge University Press, 2002.

13. Feldman, Noah. *What We Owe Iraq: War and the Ethics of Nation Building*. Prinston: Princeton University Press, 2004.
14. Fish، M. Steven & Robin S. Brooks, "Does Diversity Hurt Democracy," *Journal of Democracy*, vol. 15, no. 1 (2004), pp. 154-166.
15. Ibrahim, Arwa, "Muhasasa, the political system reviled by Iraqi protesters," *Aljazeera*, 4/12/2019, accessed on 5/2/2020, at: https://bit.ly/2KJHgTa
16. Inglehart, Ronald & Christian Welzel. "Exploring the unknown: Predicting the responses of publics not yet surveyed." *International Review of Sociology*, vol. 15, no. 1 (2005), pp.173-201.
17. Jakes, Lara 'Iraqi Kurd Leader Hints at Secession', *Associated Press*, 26 April 2012, accessed on 17/3/2020, at: https://bit.ly/2KKNhPD
18. Jarstad, Anna K. "Dilemmas of War-to-Democracy Transitions: Theories and Concepts," in *From War to Democracy: Dilemmas of Peacebuilding*, ed. Anna K. Jarstad and Timothy D. Sisk (New York: Cambridge University Press, 2008),
19. Jawad, Saad "*The Iraqi constitution: structural flaws and political implications.* LSE Middle East Centre Paper Series," *LSE Middle East Centre*, 2013. Accessed on 15/2/2020, at: https://bit.ly/3bLKelX
20. Khalilzad, Zalmay "Limit Iran's Influence in Iraq," *The Wall Street Journal*, 2/4/2018, accessed on: 20/4/2018, available at: https://on.wsj.com/2GR4UwY
21. Lijphart, Arend. "Constitutional design for divided societies," *Journal of democracy*, vol. 15, no. 2 (2004), pp. 96-109.
22. Linz, Juan J. & Alfred Stepan, *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe*. Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1996.
23. Martin, Paul "Paul Bremer on Iraq, ten years on: 'We made major strategic mistakes. But I still think Iraqis are far better off'", *Independent*, 18/3/2013, accessed on 4/9/2018, at: https://ind.pn/2Ok1KSX
24. McGarry, John. "Classical Consociational Theory and Recent Consociational Performance." *Swiss Political Science Review, vol.* 25, no. 4 (2019),
25. Milani, Mohsen "Tehran Doubles Down: Iran's Plan to Win Iraq's Sectarian War," *Foreign Affairs*, 22/6/2012, accessed on 13/4/2018, at: https://fam.ag/2xzrAOP
26. Morrow, Jonathan "Iraq's Constitutional Process ll: An Opportunity Lost" *USIP*, No. 155, 1/11/ 2005, accessed on 20/5/2014, at: https://bit.ly/2kIFZyD
27. O'Donnell, Guillermo & Philippe C. Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies*. Baltimore: The Johns Hopkins University Press,1986.
28. Ottaway, Marina & Danial Kaysi, "The State of Iraq" *Carnegie Endowment*, February 2012, pp. 13-14, accessed on 11/2/2020, at: https://carnegieendowment.org/files/state_of_iraq.pdf
29. Přibáň, Jiří. "Varieties of Transition from Authoritarianism to Democracy," *Annual Review of Law and Social Science*, vol. 8 (2012)
30. Romano, D. "Iraq's descent into civil war: A constitutional explanation," *The Middle East Journal*, vol. 68, no 4 (2014), pp. 547–566.
31. Rustow, Dankwart A. "Transitions to democracy: Toward a dynamic model." *Comparative politics*, vol. 2, no. 3 (1970): 337-363.

32. Tabaqchali, Ahmed "Will COVID-19 Mark the Endgame for Iraq's Muhasasa Ta'ifia?" *Arab Reform Initiative*, 24/4/2020, accessed on 25/4/2020, at: https://bit.ly/2xm0MlM
33. Verba, Sidney & Gabriel Almond. *The civic culture: Political attitudes and democracy in five nations*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963.
34. Welzel, Christian & Ronald F. Inglehart, "Political Culture, Mass Beliefs, and Value Change," in: Haerpfer, Christian, et al. *Democratization*. Oxford University Press, 2009.
35. Whitehead, Laurence. (1981)"Bolivia's Failed Democratization of 1977-1980," *No. 100, Wilson Center*, accessed on 10/7/2018, at: https://bit.ly/2CxgdcH
36. Zunes, Stephen & John Feffer "Iraq: The Failures of Democratization", *Foreign Policy in Focus*, 9/3/2007, accessed on 12/8/2016, at: https://bit.ly/2CBJ1jZ

الهوامش والتعليقات الختامية:

[1] Jiří Přibáň, "Varieties of Transition from Authoritarianism to Democracy," *Annual Review of Law and Social Science*, vol. 8 (2012), p. 107.

[٢] حسنين توفيق ابراهيم "الانتقال الديمقراطي: إطار نظري"، الجزيرة نت، 14/2/2013 شوهد في ٢٠١٨/٣/٢٥، في: https://bit.ly/2iF3qK9

[٣] المرجع نفسه

[4] Anna K. Jarstad, "Dilemmas of War-to-Democracy Transitions: Theories and Concepts," in *From War to Democracy: Dilemmas of Peacebuilding*, ed. Anna K. Jarstad and Timothy D. Sisk (New York: Cambridge University Press, 2008), p. 30.

[5] John S. Dryzek & Leslie Holmes, *Post-Communist Democratization: Political Discourses Across Thirteen Countries* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002) pp. 131–57.

[6] Laurence Whitehead, (1981)"Bolivia's Failed Democratization of 1977-1980," *No. 100*, Wilson Center, accessed on 10/7/2018, at: https://bit.ly/2CxgdcH

[7] Zoltan Barany & Robert G. Moser (eds), *Russian politics: Challenges of Democratization* (Cambridge: Cambridge University Press, 2001)

[8] Přibáň, *Varieties of Transition from Authoritarianism to Democracy*, p. 107.

[9] Guillermo O'Donnell & Philippe C. Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies* (Baltimore: The Johns Hopkins University Press,1986), p.ix.

[10] Juan J. Linz & Alfred Stepan, *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe* (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1996), P. 3.

[11] O'Donnell & Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies* ،p.ix.

[١٢] فالح عبدالجبار "عراق ما بعد الحرب: سباق من أجل الاستقرار وإعادة البناء والشرعية" معهد السلام الامريكي، تقرير خاص، رقم ١٢٠، مايو ٢٠٠٤، صفحة ٧، شوهد في ٢٠١٨/٨/١٢، في: https://bit.ly/2wU91Bb

[13] Jonathan Morrow "Iraq's Constitutional Process ll: An Opportunity Lost" USIP, No. 155, 1/11/ 2005, accessed on 20/5/2014, at: https://bit.ly/2kIFZyD

[١٤] بخصوص الاشكاليات المتعلقة بمرحلة كتابة الدستور، انظر: Zaid Al-Ali, *The struggle for Iraq's future: how corruption, incompetence and sectarianism have undermined democracy* (Yale University Press, 2014), pp. 84-98.

[15] Francesca Binda et al., "Democracy in the Making: Key Options in Iraq's Democratization Process," International Institute for Democracy and Electoral Assistance (IDEA), 2005, accessed on 15/8/2018, at: https://bit.ly/2wWgiAn

[16] Saad Jawad, "*The Iraqi constitution: structural flaws and political implications.* LSE Middle East Centre Paper Series," *LSE Middle East Centre*, 2013. Accessed on 15/2/2020, at: https://bit.ly/3bLKelX

[17] John McGarry,"Classical Consociational Theory and Recent Consociational Performance." *Swiss Political Science Review, vol.* 25, no. 4 (2019), p. 541.

[18] Larry Diamond, *Squandered Victory: The American Occupation and the Bungled Effort to Bring Democracy to Iraq* (New York: Henry Holt and Company, 2005), p.286.

[19] Ali Allawi, *The occupation of Iraq: Winning the war, losing the peace*, (New Haven: Yale University Press, 2007), p. 33.

[20] Zaid Al-Ali. *The struggle for Iraq's future: how corruption, incompetence and sectarianism have undermined democracy*, (New Haven: Yale University Press, 2014), p. 77

[21] Stephen Zunes & John Feffer "Iraq: The Failures of Democratization", Foreign Policy in Focus, 9/3/2007, accessed on 12/8/2016, at: https://bit.ly/2CBJ1jZ

[22] Noah Feldman. *What We Owe Iraq: War and the Ethics of Nation Building*, (Prinston: Princeton University Press, 2004), p.7.

[23] David Rodhe et al, *Our man in Baghdad* (2014), The Atlantic, accessed on 10/3/2019, at: https://bit.ly/2SgIfOK

[24] Mumtaz Kashif, "Post-Saddam democratization in Iraq." *Strategic Studies, vol.* 30, no. 1/2 (2010), pp. 208-238.

[25] David Rodhe et al, *Our man in Baghdad*

[26] John McGarry, 2019 ،p.543.

[٢٧] مايكل آيزنشتات، مايكل نايتس، وأحمد علي، "نفوذ إيران في العراق مواجهة منهج حكومة طهران الشامل"، معهد واشنطن، ٢٠١١/٤/٢٨، شوهد في ٢٠١٩/٢/١٨ في: https://bit.ly/3bOzG5w

[28] Paul Martin "Paul Bremer on Iraq, ten years on: 'We made major strategic mistakes. But I still think Iraqis are far better off'", Independent, 18/3/2013, accessed on 4/9/2018, at: https://ind.pn/2Ok1KSX

[29] Mohsen Milani "Tehran Doubles Down: Iran's Plan to Win Iraq's Sectarian War," Foreign Affairs, 22/6/2012, accessed on 13/4/2018, at: https://fam.ag/2xzrAOP

[٣٠] "إيران في العراق: ما مدى النفوذ؟"، مجموعة الازمات الدولية 'كرايسز جروب'، ٢٠٠٥/٣/٢١،شوهد في ٢٠١٨/٣/١٩ في: https://bit.ly/2LOOFQp

[٣١] المصدر نفسه.

[٣٢] المصدر نفسه

[٣٣]معمر فيصل خولي" التغلغل الإيراني في العراق...الدوافع والأشكال وأدوات التأثير"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٦/٦/١١، شوهيد في ٢٠١٨/٣/١٠ في : https://bit.ly/2JqSayb

[٣٤] مهيار كاظم "رجل الدولة الجديد في العراق"، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، ٢٠١٨/٥/١٥، شوهد في ٢٠١٨/٥/١٨ في: http://ceip.org/2IhMuqo

[35] Zalmay Khalilzad "Limit Iran's Influence in Iraq," *The Wall Street Journal*, 2/4/2018, accessed on: 20/4/2018, available at: https://on.wsj.com/2GR4UwY

[36] Daniel Byman, "Constructing a democratic Iraq: Challenges and opportunities," *International Security* 28, no. 1 (2003), p. 69.

[٣٧] يختلف البعض مع هذه النقطة ، بحجة أن تجربة العراق قبل عام ١٩٥٨ تضمنت أحزابا معارضة نشطة وصحافة مستقلة نسبياً. ينظر الى: Dawisha, Adeed, and Karen Dawisha. "How to build a democratic Iraq." *Foreign Affairs* (2003): 36-50.

[38] Christian Welzel & Ronald F. Inglehart, "Political Culture, Mass Beliefs, and Value Change," in: Haerpfer, Christian, et al. *Democratization* (Oxford University Press, 2009), p.126.

[39] Sidney Verba & Gabriel Almond. *The civic culture: Political attitudes and democracy in five nations*. (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963) P.498

[40] Christian Welzel & Ronald F. Inglehart, p.127

[41] Ronald Inglehart & Christian Welzel. "Exploring the unknown: Predicting the responses of publics not yet surveyed." *International Review of Sociology* 15, no. 1 (2005): 173-201.

[42] Quoted in Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Rvolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed Classes and Its Communists, Bathists and Free Officers* (Princeton: Princeton University Press, 1978), p. 25.
[43] Ibid, 155
[44] Ahmed Tabaqchali, "Will COVID-19 Mark the Endgame for Iraq's Muhasasa Ta'ifia?" Arab Reform Initiative, 24/4/2020, accessed on 25/4/2020, at: https://bit.ly/2xm0MlM
[45] Steven A. Cook, "Nobody Can Help Iraq Anymore" Foreign Policy, 24/4/2020, accessed on 26/4/2020, at: https://bit.ly/2VMoEby
[46] Arwa Ibrahim, "Muhasasa, the political system reviled by Iraqi protesters," Aljazeera, 4/12/2019, accessed on 5/2/2020, at: https://bit.ly/2KJHgTa
[47] Ibid
[48] Toby Dodge. "Chapter Five: The politics of Iraq: the exclusive elite bargain and the rise of a new authoritarianism." *Adelphi Series* 52, no. 434-435 (2012) p.147.
[49] Marina Ottaway & Danial Kaysi, "The State of Iraq" Carnegie Endowment, February 2012, pp. 13-14, accessed on 11/2/2020, at: https://carnegieendowment.org/files/state_of_iraq.pdf
[50] *Ibid.*, p. 14.
[51] Toby Dodge, 164-165
[52] Lara Jakes, "Iraqi Kurd Leader Hints at Secession," Associated Press, 26 April 2012, accessed on 17/3/2020, at: https://bit.ly/2KKNhPD
[53] Dylan Romano , "Iraq's descent into civil war: A constitutional explanation*." The Middle East Journal*, 68, no. 4, (2014). p. 548.
[٥٤] انظر الى: محمود سريع القلم (ترجمة عادل حبه)، "لماذا لا تصبح مجتمعاتنا ديمقراطية؟"، المدى، ٢٠٢٠/٤/١٧، شوهد في ٢٠٢٠/٤/٢١، في: https://www.almadapaper.net/view.php?cat=226049
[٥٥] "رسالة مفتوحة من رئيس الوزراء السيد عادل عبدالمهدي"، سومر نيوز، ٢٠٢٠/٤/٢١، شوهد في ٢٠٢٠/٣/١٨، في: http://www.sumar.news/?p=25090
[56] M. Steven Fish & Robin S. Brooks, "Does Diversity Hurt Democracy," *Journal of Democracy*, 15. No. 1 (2004), p. 154.
[57] Arend Lijphart, "Constitutional design for divided societies," *Journal of democracy* 15, no. 2 (2004), p.96.
[58] Francesca Binda et al., p.17.
[59] Ibid, p.18.
[60] Dankwart A. Rustow, "Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model," *Comparative Politics*, vol. 2, no. 3 (1970), p.360.